

غموض موقف صندوق النقد الدولي يربك حكومة حسان دياب

وفد الخبراء يعتبر خيار دفع السندات الدولية قرارا سياسيا وسياديا للحكومة اللبنانية



استشارات تساعد في صناعة القرار

المسؤولين اللبنانيين والاطلاع على التقارير الاقتصادية والمالية التي يقدمونها، بل من أهم مهامه نقل أجواء دولية من شأنها رفع مستوى الضغوط على الطرف اللبناني في شأن الخيارات الواجب اتخاذها.

وتكشف بعض المصادر أن بيروت بلغها أن إفراج العواصم المالية عن الدعم المالي لا يرتبط فقط بما ستتخذها الحكومة من تدابير تقنية، بل إن العالم ينتظر من لبنان تغييرا جذريا في ما يتعلق ببعض الخيارات السياسية، ولا سيما في ملفات متعلقة بترسيم الحدود ومستقبل التنقيب عن الغاز في شواطئه كما في مواقفه من استحقاقات تتعلق بالتحويلات في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مستقبل سوريا وكذلك تطور الصراع مع إيران.

تمويلات عاجلة داخل أوردية النظامين الاقتصادي والمالي اللبنانيين.

وقالت بعض المصادر إن كافة العواصم العربية والدولية تتخذ موقفا واحدا في عدم الإقدام على أي مبادرة انفرادية مخالفة للأجواء الدولية الشاملة التي تطالب لبنان باتخاذ إجراءات شديدة وصارمة لضبط الإنفاق ومنع الهدر ومكافحة الإرهاب والمصرفية في البلد، وكيف يمكن إعادة رسملة المصارف وإعادة نوع من التوازن للمالية العامة والاقتصاد الوطني.

وتكشف حمود أن وفد الصندوق متركب منها التجربة الأولى للبنان في مواجهة الانخفاض الكبير بحجم الاقتصاد والناتج القومي.

ولم تتلق بيروت أي رسائل دولية جديدة توحى بأي مرونة قد تطرا على موقف الدول المانحة من مسألة ضخ

وأوضحت وزارة المالية أن الشركات الاستشارية المالية، التي وجهت إليها الدعوة عددها 12، وليست ثمانى شركات كما أشيع من قبل.

وقال رئيس لجنة الرقابة على المصارف في المصرف المركزي اللبناني سمير حمود إن وفد صندوق النقد الدولي أتى لمعالجة الأزمة النقدية والمالية والمصرفية في البلد، وكيف يمكن إعادة رسملة المصارف وإعادة نوع من التوازن للمالية العامة والاقتصاد الوطني.

وتكشف حمود أن وفد الصندوق متركب منها التجربة الأولى للبنان في مواجهة الانخفاض الكبير بحجم الاقتصاد والناتج القومي.

ولم تتلق بيروت أي رسائل دولية جديدة توحى بأي مرونة قد تطرا على موقف الدول المانحة من مسألة ضخ

إخراج البلد من عنق الزجاجة. غير أن مراقبين قرأوا في تلميحات وزير المالية غازي وزني إشارات إلى أن الحكومة قد تذهب إلى قرار عدم سداد استحقاق اليوروبوند في مارس وبالتالي طلب إعادة هيكلة الديون، بما سيبدد من مهمة صندوق النقد، وبما سيخضع البلد إلى برامجه.

وقالت تقارير متخصصة إن الحكومة اللبنانية تعكف على دراسة عروض قدمتها مؤسسات استشارية مالية دولية لتقديم المشورة المالية والقانونية بخصوص خيارات لبنان حيال أزمة السندات الدولية. ومن المفترض أن تتلقى بيروت أجوبة مكاتب الاستشارة القانونية والمالية الراجعة في مساندة الحكومة اللبنانية في حال اتخاذ قرار بإعادة هيكلة الدين.

بحث اجتماعات بيروت بين المسؤولين اللبنانيين ووفد خبراء من صندوق النقد الدولي جميع الخيارات الممكنة بشأن الأزمة المالية في البلاد، ولا يبدو أن للوفد الدولي أي رأي بخصوص خيار دفع السندات الدولية المعروفة باليوبوند من عدمه، إذ اعتبره قرارا سياسيا وسياديا تتخذه الحكومة اللبنانية، وأن من دوره فقط تقديم المشورة الفنية الضرورية.

بيروت - قالت مصادر لبنانية أن وفد خبراء صندوق النقد الدولي الذي اطلع على الوضع المالي والاقتصادي والنقدي في الاجتماعات التي عقدها حتى الآن لم يبد أي رد فعل فوري، وأنه ينتظر المزيد من الاجتماعات لإعطاء المشورة والرأي في سلة الحلول التي يمكن للصندوق اقتراحها على بيروت.

وقال بيان صادر عن وزارة المالية اللبنانية إن فريقا من صندوق النقد الدولي بحث الجمعة جميع الخيارات الممكنة مع مسؤولين لبنانيين يطلبون مشورة فنية بشأن الأزمة المالية المعرلة للبلاد.

وقال وزير المالية غازي وزني في بيان "تم التداول في كافة المعطيات المتوفرة والخيارات الممكنة بناء على رؤية الوفد وتقييمه لواقع الحال في البلاد، على أن يتم استكمال البحث لبناء تصور كيفية تجاوز الوضع الحالي".



ميشال عون
الأولوية للمعالجة
الأوضاع الاقتصادية
والمالية في البلاد

وأضافت المصادر أن وفد الخبراء ليس له أي رأي في الخيار الأصح الواجب اتخاذه بشأن التعامل مع استحقاق اليوروبوند (سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية) الذي يسد الشهر المقبل وتبلغ قيمته 1.2 مليار دولار.

وأوضحت أن الوفد أبلغ المسؤولين اللبنانيين بأن هذا القرار سياسي وسيادي تتخذه الحكومة اللبنانية وأن صندوق النقد الدولي يقرب حينها علاقته من بيروت بناء على ما اتخذته من قرار، سواء في السداد أو عدم السداد.

وأبلغ الرئيس اللبناني ميشال عون، الجمعة، المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان يان كوبيش أن "معالجة

أردوغان يستنجد بفرنسا وألمانيا لكسر البرود مع بوتين

مضيفاً أنه "لا وجود لقرار واضح بعد". وأشار أردوغان، للصحافيين، إلى أنه جرى الحديث عن الخامس من مارس موعداً للقاء في إسطنبول، غير أن ذلك يبقى معلقاً بانتظار رد إيجابي من بوتين.

ونجحت العملية العسكرية التي شنها النظام السوري في استعادة أكثر من نصف مساحة المنطقة التي يسيطر عليها مقاتلون ينتمي معظمهم إلى هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في

الاتصال الهاتفي بين أردوغان وبوتين يأتي تتويجا لنشاط دبلوماسي مكثف الجمعة فرضته مسألة وقف المعارك في إدلب

إدلب ومحيطها. وتخضع إدلب لاتفاق خفض تصعيد جرى التوصل إليه سابقاً بين أنقرة وموسكو، غير أن أركانه اهتزت في الأسابيع الأخيرة.

وما انفكت النبرة ترتفع بين هاتين العاصمتين في وقت تبدو فيه موسكو مصممة على مساعدة النظام السوري لاستعادة إدلب بأي ثمن، ما يثير الخشية من اشتباكات ميدانية بين تركيا وروسيا اللتين تتعاونان منذ 2016 في الملف السوري رغم المصالح المتباينة. وتتمسك تركيا بمطلب انسحاب الجيش السوري من المناطق التي يسيطر عليها، وهو مطلب تراه روسيا غير واقعي ومخالف للاتفاقات السابقة التي جاءت ضمن مسار أستانة والذي يشمل محاربة التنظيمات الإرهابية.

أنقرة - عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين عن التزامهما بالاتفاقات السابقة خلال اتصال هاتفي، وفي وقت سابق استنجد أردوغان بالوساطة الفرنسية والألمانية لكسر البرود مع بوتين.

وذكر البيان للرئاسة التركية أن أردوغان أكد لبوتين أنه تجب السيطرة على الحكومة السورية في إدلب، وأبلغه بان التنفيذ الكامل لاتفاق سوتشي سيوقف القتال في المنطقة التي تشهد تصعيداً.

وجاء الاتصال الهاتفي بين أردوغان وبوتين، اللذين يعدان لاعبين رئيسيين في النزاع، تتويجا لنشاط دبلوماسي مكثف الجمعة أثارته مسألة وقف المعارك في محافظة إدلب التي تتعرض لهجوم واسع من النظام وروسيا.

وقبيل هذا الاتصال مع بوتين، تباحث أردوغان هاتفياً بشأن الوضع في إدلب مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ودعاها إلى "اتخاذ خطوات ملموسة من أجل منع كارثة إنسانية"، وفق ما ذكره بيان للرئاسة التركية.

وكانت برلين قد أعلنت، في بيان وكخبير، أن ميركل وماكرون أعربا عن "القلق" حيال "الوضع الإنساني الكارثي" في إدلب خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الروسي الذي تعد بلاده الداعم الأبرز لنظام بشار الأسد.

وأضاف البيان أن المستشار الألمانية والرئيس الفرنسي "أعربا عن رغبتهما في لقاء الرئيسين الروسي والتركي من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة".

وفي موسكو، قال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف الجمعة إن "احتمال عقد قمة (بالخصوص) قيد البحث" مع زعماء تركيا وفرنسا وألمانيا،

وأوضح سعد أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم توازن الشراكة بين الحكومة، كممثل لثورة الشباب، والمكون العسكري بعدد من مفاهيم النظام السابق.

وبيّن أن لدى الطرف المدني في الحكومة ومجلس السيادة، أفكاراً غير متسقة مع بعضها وهناك خلافات ظاهرة في طريقة إدارة الدولة والتعامل مع الأوضاع المختلفة جراء تبين التوجهات السياسية في صفوف مكونات قوى الحرية والتغيير التي تعد التحالف الرئيسي الداعم للحكومة وقراراتها.

وأصبح حمدوك بين فكي ربح، الأول يتمثل في الشارع الذي يطالبه بالزيد من الحرة والثاني يجسده الجناح العسكري الذي يقبض على أمور كثيرة في السلطة، وعليه أن يظهر انجازه بوضوح للأول لأن الثاني لا تزال صورته مرتبطة بأنه ضد الحكم المدني ويمارس العنف لتعزير دوره، وعلى حمدوك الاستفادة من هذه الفرصة لتقويض نفوذ الجسم العسكري.

واعترفت الباحثة السياسية، إيمان عثمان، أن وصول التظاهرات إلى العنف يقدم جرس إنذار بعدم استبعاد انفراد عقد المرحلة الانتقالية لأن حماية الديمقراطية بحاجة إلى لمة صفوف القوى الثورية التي انقسمت حول المشاركة في المظاهرات من الأساس.

وقالت، لـ "العرب"، إن أخطاء الوثيقة الدستورية التي لم تراعى التوازن بين المكون المدني والعسكري بدأت في الظهور حالياً، في ظل اختراقات عدة أدت إلى عدم ثقة قطاع كبير من المواطنين في الالتزام بها، إلى جانب استمرار عمل اللجان الأمنية التابعة للنظام البائد، وعدم رضاه المكون المدني عن هذا الأمر.

ورجحت مصادر سودانية خاصة انحسار الاحتجاجات، إذا لم تكن هناك ردود فعل استغفزازية من قبل جهاز الشرطة لأن استمرار الصدام سيؤدي الأوضاع إلى تطورات أخطر.

حمدوك يستقوي على العسكر بالتظاهرات

وتبدو التظاهرات رسالة مهمة إلى المكون العسكري لفهم أولويات شباب الثورة بدلاً من التعامل مع المرحلة الانتقالية من الناحية الأمنية والعسكرية والنظر إلى المشهد العام بزوايا سياسية تقلص مساحات اختراق السلطة الحالية.

وتسهل مهمتها في إدارة شؤون البلاد. ويؤدي تصاعد الاحتجاجات إلى زيادة الضغوط الواقعة على السلطة الانتقالية للاستجابة إلى مطالب الثوار وإعادة فتح ملف الترتيبات الأمنية الذي جرى تأجيله أكثر من مرة إلى حين الانتهاء من مباحثات السلام في جوبا، وقد تجبر قوى الحرية والتغيير على تقديم تنازلات في مسألة تحقيق مصالح أعضائها الشخصية الضيقة لصالح تحقيق الانتقال الآمن في السودان.

وقال المحلل السياسي خالد سعد، لـ "العرب"، إن "هناك شعوراً يسود بين الشباب يرى أن رئيس الحكومة عبدالله حمدوك لا يمتلك السلطة والنفوذ الكافيين لتحقيق مطالب الحراك الثوري".

ودعا رئيس حزب البعث السوداني، يحيى الحسين، تحالف قوى الحرية والتغيير إلى أن يكون جزءاً من الحراك الذي دشنته الثوار الخميس، في موكب مليونية تتويج أبطال الجيش حتى تتجنب البلاد الفوضى.

ويرى متابعون أن التظاهرات جاءت كرد فعل على تباطؤ الحكومة في تلبية مطالب الثوار التي تتمثل في تحسين الأوضاع الاقتصادية، واستكمال بناء مؤسسات الحكم، وتحقيق السلام الشامل مع الحركات المسلحة، وإعادة هيكلة القوات الأمنية، وعدم وضوح بعض التوجهات السياسية لدى مكونات السلطة الانتقالية.

وأشار هؤلاء إلى أن التظاهرات استهدفت معارضة الحكومة الانتقالية وتوجيه الانتقادات إليها لتصويب مساراتها وليس السعي وراء إسقاطها، وهو ما يمثل حصانة ضد اختراقها من ذيول النظام البائد التي تريد إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.



حذر من مخططات اختراق السلطة

الخرطوم - دخلت حكومة عبدالله حمدوك أحد الاختبارات الجديدة مع الشراع السوداني، بعد أن أعاد استخدام العنف لتفريق تظاهرة الخميس إلى الأذهان تصرفات سابقة لأجهزة الأمن ضد المتظاهرين، بكل ما تنطوي عليه من تداعيات سياسية.

وعلمت "العرب" أن الحكومة يمكن أن تستغل الحادث الذي أدى إلى سقوط عشرات الجرحى لتجفيف التمدد الأمني والسياسي للجناح العسكري في السلطة، مستفيداً من الزخم الشعبي الذي لا يزال تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير يحتفظ به.

وأكدت الحكومة السودانية أنها ستحقق في ما جرى من عنف خلال تظاهرة شهدتها الخرطوم الخميس ومحاقمة المتورطين فيه، بعد أن طالب تحالف الحرية والتغيير بمسائلة كل من تسبب من أفراد الأمن في هذا التصعيد. وطالب تجمع المهنيين، وهو كتل رئيسي في التحالف، بالإقالة الفورية لكل من وزير الداخلية ومدبر عام الشرطة ومدبر شرطة ولاية الخرطوم، واستبدلهم بعناصر وطنية تنتمي إلى الثورة.

وأعلنت وزارة الصحة، الجمعة، ارتفاع عدد الإصابات في المواجهات إلى 53 شخصاً، واعترفت الحكومة باستخدام فطر للعنف أدى إلى هذه الإصابات. ورفع المتظاهرون لافتات طالبت بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، وإزالة عناصر النظام السابق من صفوفها، وتفكيك الميليشيات، وبناء جيش وطني، وعودة الضباط المستعبد.

ويقود استنفاً التظاهرات على نطاق واسع إلى مد طوق النجاة لعناصر نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، التي تترصد بالسلطة الانتقالية. وحذرت الحكومة من وجود مخططات لبعض القوى (لم تسمها) تريد استغلال المسيرات السلمية لإحداث البليلة والعنف وقيادة البلاد نحو الفوضى.